● أخبار قصيرة

إيران.. أفضل طريق لنقل البضائع من الصين لأوروبا

اعتبر المدير العام للتجارة الخارجية بمؤسسة سكك الحديد الإيرانية، إن ممر الجنوب -الذي يمر عبر إيران- يمثل أكثر الطرق أمناً واقتصادية لنقل الحمولات السككية من الصين إلى أوروبا.

وأشار شهريار نقي زاده إلى الاتفاق السداسي السككي الأخير بين إيران والصين وأوزبكستان وتركيا وتركمانستان وكازاخستان بمدينة إسطنبول التركية، قائلاً: إن اجتماعاً عقد في الصيف الماضي في بكين حول تطوير ممر الشرق نحو الغرب عن طريق إيران بمشاركة ممثلي هذه الدول. وأضاف: إن هذه الدول اتفقت على تطبيق تعريفة موحدة وكذلك خفض الفترة الزمنية لحركة القطارات في سبيل تفعيل الفرع الجنوبي لممر الشرق - الغرب.

وأكد نقي زاده إن الهدف من الدبلوماسية السككية وهذه الاتفاقيات والاجتماعات في بكين والأسبوع الماضي في إسطنبول يتمثل في تفعيل الفرع الجنوبي لممر الشرق - الغرب. وأوضح: إنه تم خلال اجتماعات بكين وإسطنبول الاتفاق على تطبيق تعريفات موحدة ومشتركة من قبل الدول الست المذكورة، ما سيؤدي إلى خفض تكاليف النقل السككي في هذا المسار.

السفير الإيراني يلتقي وزير الصناعة الطاجيكي

أكد سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في دوشنبه على تنوع ونطاق إمكانيات التعاون، وضرورة تعزيز التفاعل بين المؤسسات المتخصصة في البلدين.

والتقى السفير علي رضا حقيقيان، بوزير الصناعة والتقنيات الحديثة في طاجيكستان شير علي كبير. وجرى خلال هذا الاجتماع مناقشة سبل تعزيز التعاون، لاسيما في قطاعات الصناعة والتعدين والتقنيات الحديثة، وتبادلا وجهات النظر.

وأكد حقيقيان، في معرض إشارته إلى تنوع ونطاق إمكانيات التعاون، على ضرورة تعزيز التفاعل بين المؤسسات المتخصصة في البلدين.

"شهرزاد مشيري" مستشارة في الشؤون الاقتصادية لوزير الخارجية

تمّ تعيين شهرزاد مشيري مستشارة في الشؤون الاقتصادية لوزير الخارجية عباس عراقجي. وجاء تعيين مشيري، وهي مديرة ذات خبرة في القطاع المصرفي، بقرار من وزير الخارجية. وتكمن أهمية هذا الاختيار في نوع الخبرة التي ستدرج في هيكل السياسة الخارجية؛ خبرة تقلص الفجوة عمليًا بين صنع القرار الدبلوماسي وواقع الاقتصاد الدولي. ويهدف تعيينها إلى فهم أدق للآليات المالية، ومعوقات التجارة، ومتطلبات التعاون الإقليمي.

رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة:

تطوير الصادرات الإيرانية إلى كوبا في المدى القصير أمرٌ ممكن

الوفاق/ أكد رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية، أن إحدى أبرز النتائج الملموسة لإيفاد الوفد التجاري الإيراني إلى كوبا كانت اقتراح كبار المسؤولين الكوبيين إنشاء مجمع زراعي صناعي متكامل لقصب السكر في كوبا بمشاركة إيرانية، إلى جانب وضع آليات فعالة لتسويق المنتجات الإيرانية داخل السوق الكوبية.

وأوضح صمد حسن‌زاده، في تصريح له، عقب مشاركة الوفد الإيراني في معرض "هافانا الدولي ٢٠٢٥" ولقاءاته المكثفة مع المسؤولين الكوبيين: إن الزيارات والاجتماعات التي جرت على هامش المعرض وفرت رؤية دقيقة وشاملة للواقع الاقتصادي والتجاري في كوبا، فضلاً عن احتياجاتها الفعلية وقدراتها المتاحة، مما يتيح وضع أهداف تجارية محددة ورسم خريطة طريق واقعية لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين.

وقال رئيس الغرفة الإيرانية: إن الموقف الإيجابي اللافت الذي أبداه فخامة رئيس جمهورية كوبا، ووزراء الصناعة والتجارة الداخلية والتجارة والاستثمار الأجنبي، ورئيس غرفة التجارة الكوبية تجاه جودة المنتجات الإيرانية وتنوعها، يؤشر إلى وجود أرضية خصبة وحاجة متزايدة لتواجد العلامات التجارية الإيرانية في السوق الكوبية، لاسيما في مجالات الصناعات الغذائية، والملابس والأحذية، والسلع الاستهلاكية مثل الإطارات والبطاريات، مما يجعل تحقيق نمو ملحوظ في الصادرات الإيرانية إلى كوبا هدفاً قابلاً للتحقيق في المدى القصير.

تأثير استمرار الحظر الاقتصادي على كوبا

واستعرض حسن‌زاده تأثير استمرار الحظر الاقتصادي على الواقع الكوبي، مشيراً إلى اتساع رقعة الأحياء الحضرية المتداعية في البنية التحتية للمدن، وتوقف نشاط عدد كبير من المصانع، مؤكداً أن كوبا – لكي تحقق نهضة تنموية حقيقية ولتطوير قطاع السياحة – بحاجة ماسة إلى إطلاق حركة إعمارية شاملة ترتكز على إعادة تأهيل المناطق الحضرية، وتجديد المرافق العامة، وتحديث وتوسعة البنى التحتية الصناعية والسياحية.

ومن ثم، فإن تصدير الخدمات الفنية والهندسية الإيرانية يُعدّ من أبرز المجالات الواعدة والمثمرة لتعزيز التواجد الاقتصادي الإيراني في السوق الكوبية. وقال رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة: إن كوبا كانت في السابق أكبر مصدّر للسكر في العالم، غير أنها فقدت هذه المكانة، حيث أغلقت معظم وحدات زراعة وصناعة قصب السكر في البلاد.

تحييد العقوبات الجائرة

وأشار حسن‌زاده إلى التشابه الجوهري بين إيران وكوبا في تعرضهما لعقوبات جائرة من قبل دول ثالثة، موضحاً: أنه على الرغم من تأثر اقتصادي البلدين بالحظر، فإن الآثار الناجمة عن مدة الحصار الطويلة على الاقتصاد الكوبي أكثر عمقاً وشدة بكثير مما لحق بالاقتصاد الإيراني. ومع ذلك، فإن استمرار وتصعيد العقوبات على بلادنا يظل مصدر قلق بالغ للقطاع الاقتصادي، ونأمل أن تتخذ الحكومة والجهاز الدبلوماسي الإجراءات الحكيمة والفعالة لمواجهة هذا التحدي، موضحاً: أن النمط الاشتراكي-الشيوعي السائد في كوبا، إلى جانب الحرمان من حقوق الملكية الخاصة وحقوق المواطنة في بعض المجالات، قد عمّق بشكل كبير آثار العقوبات على الاقتصاد الكوبي، وأدى إلى تفاقم المشكلات في مستوى الرفاهية العامة، مؤكداً أن أبرز مظاهر المشاكل التنموية ممنونم في كوبا تتجلى في:

- شلل الإنتاج
- غياب الحركية الاقتصادية
- ضيق قائمة السلع المصدَّرة
- الاستفادة الضئيلة من الموارد الطبيعية والمعدنية
- تقييد فرص العمل للقوى العاملة في قطاع الخدمات فقط

مقارنة تأثير العقوبات على إيران وكوبا

وأشار رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة إلى أن أحد المحاور الرئيسية التي تناولها أعضاء الوفد التجاري الإيراني كان مقارنة الوضع الاقتصادي وحياة المواطنين بين إيران وكوبا، وخلُصت المناقشات إلى أنه رغم امتلاك إيران لموارد طبيعية وفيرة وقوة بشرية مؤهلة وحضارة عريقة كان يجب أن تكون في وضع أفضل بكثير مما هي عليه اليوم، فإن المقارنة بين البلدين تُظهر بوضوح أن إيران نجحت بشكل أكبر بكثير في إدارة العقوبات وتوفير مستوى أعلى من الرفاهية العامة لمواطنيها مقارنة بكوبا.

وأكد حسن‌زاده أن واقع حياة الشعب الكوبي الذي يواجه قيوداً شديدة في توفير أبسط الاحتياجات الأساسية يُعدّ عبرة بالغة الأهمية لكل من يدافع عن النمط الاشتراكي في مواجهة التوجهات التنموية وتوسيع دور القطاع الخاص والشعبي. وتابع: إن حالة كوبا الناتجة عن تفاقم العقوبات واستمرارها لعقود طويلة في بلد واحد يجب أن تكون درساً قيّماً للحكومات والفاعلين السياسيين في جميع دول العالم.

دعم دخول الشركات الإيرانية إلى السوق الكوبية

وأوضح رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة، في سياق استعراض إنجازات الوفد التجاري الإيراني إلى هافانا: أن المسؤولين الكوبيين أبدوا اهتماماً واضحاً بتسهيل ودعم دخول الشركات الإيرانية الموثوقة إلى السوق الكوبية، وتم الاتفاق على أن تقوم شركة إيرانية واحدة بالتسويق المباشر ودون وسطاء للمنتجات الإيرانية داخل كوبا. وأشار حسن‌زاده إلى متابعة غرفة التجارة الإيرانية لمسألة خفض المخاطر التي تواجه المستثمرين الإيرانيين، وكذلك الحصول على الضمانات اللازمة لعودة رأس المال للناشطين الاقتصاديين الإيرانيين من الجهات الكوبية الرسمية، مضيفاً: إن وزير التجارة الكوبي أكد أن أبواب كوبا مفتوحة على مصراعيها، وأن التجار ورجال الأعمال الإيرانيين يمكنهم الاعتماد الكامل على دعم الحكومة الكوبية. وشدد هذا المسؤول الحكومي الكوبي على أن الحكومة، ولا سيما وزارة التجارة الخارجية، ستعمل على تقليص مخاطر الاستثمار ودخول التجار الإيرانيين إلى السوق الكوبية إلى أدنى حد ممكن.

إقامة مجمّع زراعي صناعي في كوبا

كما لفت حسن‌زاده إلى اقتراح وزير التجارة الخارجية الكوبي إقامة مجمع زراعي صناعي في كوبا بمشاركة مستثمرين إيرانيين، وقال: بناء على هذا الاقتراح، أبدت حكومة كوبا استعدادها لتحديد مشروع زراعي صناعي لقصب السكر مع مستثمرين إيرانيين في المرحلة الأولى، بحيث يتم إنشاء مصنع لإنتاج السكر، وزراعة قصب السكر في الأراضي المحيطة به، ويمكن تنفيذ هذا المشروع إما على شكل شراكة اقتصادية أو استثمار مباشر من قبل الشركات الإيرانية.

وأكد رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة، أنه يتعين رسم خارطة طريق لتوسيع التعاون الاقتصادي بين إيران وكوبا مع إبراز دور بارز للسفارتين وغرفتي التجارة في البلدين، مضيفاً: أنه تم الاتفاق خلال المباحثات على أن يقدم رئيس غرفة التجارة الكوبية قائمة بالمصانع والوحدات الصناعية المتوقفة في كوبا إلى غرفة التجارة الإيرانية؛ ليتم دراستها، ثم اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاستثمار في إعادة تأهيلها وتشغيلها، ومن ثم إصدار دعوة لجذب المستثمرين الإيرانيين في هذا المجال. وتابع: إن رئيس جمهورية كوبا أكد بدوره أن قائمة احتياجات بلاده والمجالات التي ترغب الحكومة الكوبية في الاستفادة من القدرات الاقتصادية والإنتاجية الإيرانية سيتم إرسالها رسمياً إلى غرفة التجارة الإيرانية عبر سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هافانا.

وخلص حسن‌زاده إلى أنه مع هذا التوجه الإيجابي اللافت من قبل المسؤولين الكوبيين، فإن تطوير الصادرات الإيرانية إلى كوبا أمر قابل للتحقيق بدرجة كبيرة حتى في المدى القصير.

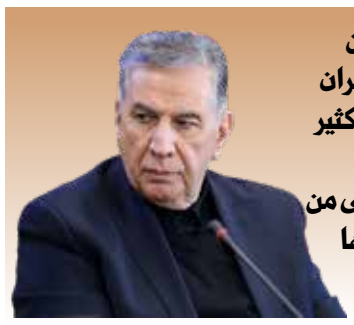

المقارنة بين البلدين تُظهر بوضوح أن إيران نجحت بشكل أكبر بكثير في إدارة العقوبات وتوفير مستوى أعلى من الرفاهية لمواطنيها مقارنة بكوبا

خلال العام الجاري

إيران تسجل رقماً قياسياً في صيد الأسماك في المياه العابرة للحدود

أعلن رئيس المنظمة الإيرانية للأسماك، أن الصيادين الإيرانيين حققوا هذا العام رقماً قياسياً جديداً في المياه العابرة للحدود، حيث وصل حجم صيد بعض السفن إلى ١٦٠ طناً، مقارنة بما كان يُسجل عادة بين ١٠٠ و١٣٠ طناً في السنوات السابقة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي على هامش معرض المسامك، حيث أكد حمزة رستم بور أن تطوير النشاط البحري في قطاع المصايد يُعدّ أحد الركائز الأساسية للأمن الغذائي وتوفير فرص العمل، مشيراً إلى أن القطاع يوفر حالياً ٢٨٥ ألف وظيفة مباشرة ومليون وظيفة غير مباشرة في البلاد.

وأشار رستم بور إلى الدور الكبير للقطاع الخاص، موضحاً: أن ٩٩٪ من أنشطة المصايد تُدار من قبل القطاع الخاص. وأضاف: أن نشاط الصيادين ومربي الأسماك استمر دون انقطاع حتى خلال فترة الحرب المفروضة. وتابع: إن صيد الأسماك في المياه البعيدة شهد هذا العام رقماً قياسياً جديداً، حيث بلغ صيد بعض السفن ١٦٠ طناً، مقارنة بالمستويات السابقة التي تراوحت بين ١٠٠ و١٣٠ طناً.

وأكد رئيس المنظمة على أهمية تطوير الإنتاج في المناطق الحدودية البعيدة، مشيراً إلى أن هذا التوجه يندرج ضمن تعزيز الدفاع غير التقليدي، ورأى أن نشاط القطاع الخاص يشكل دعامة للأمن الغذائي وتحقيق أهداف الاقتصاد المقاوم.

كما أشار رستم بور إلى مشاركة النساء في صيد الأسماك بجزيرة هنغام، حيث يساهمن في السياحة وإنتاج الروبيان، وتُصدّر منتجاتهن إلى الأسواق الخارجية بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات المحلية.

تربية الأسماك في الأقفاص

وبالنسبة لتربية الأسماك في الأقفاص، أوضح: إن هذا المشروع ضمن أولويات المنظمة؛ لكنه لم يستغل بالكامل حتى الآن بسبب تركيز معظم المشاريع على البنى التحتية. وأشار إلى أن تأمين صغار الأسماك كان أحد أبرز التحديات، مضيفاً: إنه مع وجود أربعة مراكز تكثير داخلية وإضافة ستة مراكز جديدة هذا العام، سيتم تجاوز هذه العقبة إلى حد كبير. وتوقع نائب وزير الجهاد الزراعي أن يصل إنتاج الأسماك في الأقفاص هذا العام إلى ١٠ آلاف طن، مع زيادة إنتاج المسامك البحرية بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠٪.

صادرات المنتجات البحرية

وعن صادرات المنتجات البحرية، أفاد رستم بور بأن صادرات الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري بلغت قيمتها ٤٥١ مليون دولار، متوقعاً أن تكون صادرات الأشهر الأخيرة أقل نسبياً بناءً على سير النشاطات.